



19-نوفمبر/تشرين الثاني - 2015

البحرين: البرلمان الأوروبي يبحث ملك البحرين على رفع حظر السفر وإسقاط التهم عن نبيل رجب

بتاريخ 19 تشرين الثاني 2015، أصدر عضو البرلمان الأوروبي السيد بيير أنطونيو بنزيري، جنباً إلى جنب مع 80 عضواً في البرلمان الأوروبي رسالة إلى ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، يدعون فيها الحكومة البحرينية إلى رفع حظر السفر وإسقاط جميع التهم بشكل فوري بحق المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب. وقد رحبت 20 منظمة غير حكومية دولية الموقعة أدناه بهذه الرسالة وأكدت على الدعوة لرفع حظر سفر السيد رجب ووضع حد للمضايقات القضائية الممارسة ضده.

السيد رجب مدافع بارز عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج، وهو حالياً محظور من السفر خارج البحرين ويواجه عقوبة تصل إلى 10 أعوام في السجن بسبب ممارسته لحقه في حرية التعبير في البحرين. السيد رجب هو أيضاً رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، والمدير المؤسس لمركز الخليج لحقوق الإنسان، ونائب الأمين العام للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان وعضو اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش.

في وقت سابق، قضى نبيل رجب حكماً بالسجن لمدة عامين في 2012 لثلاث قضايا تتعلق بمشاركته في تجمعات سلمية تدعو لصالح الحريات الأساسية والديمقراطية. بتاريخ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014، أُلقي القبض عليه واحتجز لمدة شهر واحد بسبب تغريدة نشرها على حسابه الخاص في تويتر كتبها أثناء وجوده بأوروبا. كما وحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر بتاريخ 20 يناير/كانون الثاني 2015 بتهمة "الإساءة العلنية للمؤسسات الحكومية." وقد أطلق سراحه بعفو ملكي صدر بتاريخ 13 يوليو/تموز 2015، في أعقاب انتقادات شديدة وُجّهت من قبل المجتمع الدولي وقرار طارئ صدر عن البرلمان الأوروبي بشأن قضيته بتاريخ 9 يوليو/تموز 2015. وفي يوم الإفراج عنه، فرضت النيابة العامة حظراً جديداً للسفر عليه فيما يتعلق بقضية جنائية أخرى، والتي كان قد تم القبض عليه بسببها في وقت سابق بتاريخ 2 أبريل/نيسان 2015. ووجهت إليه تهمة "إهانة هيئة نظامية" و "نشر شائعات كاذبة في زمن الحرب"، والتي كان يمكن أن يواجه بسببها ما يصل إلى 10 أعوام في السجن، وذلك بعد سلسلة من التغريدات

ومقالات الرأي التي كتبها في شهر مارس/آذار 2015 بشأن سوء المعاملة التي تعرض لها السجناء في سجن جو ومشاركة البحرين في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

في [رسالتهم](#)، أكد أعضاء البرلمان الأوروبي أن معاملة الحكومة البحرينية للسيد رجب تمثل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك لمخالفة اعتقاله للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حدٍ سواء. علاوة على ذلك، ذكّر أعضاء البرلمان الأوروبي في نص الرسالة بالقرار الطارئ للبرلمان الأوروبي والصادر بتاريخ 9 يوليو/تموز 2015 والذي يدعو إلى إسقاط جميع التهم الموجهة للسيد رجب، في إشارة إلى إن إطلاق سراحه كان فقط تنفيذاً "لنصف القرار" حيث انه "لا يزال يخضع لحظر السفر" الذي "يحد بشكل كبير من حرياته ويشكل عقبة واضحة" لأنشطته في مجال حقوق الإنسان.

ويطالب أعضاء البرلمان أيضاً بتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الواردة في تقريرها لعام 2011، وبالتوصيات الصادرة عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أثناء الاستعراض الدوري الشامل في البحرين عام 2012، ودعوات الاتحاد الأوروبي المتكررة بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين، من خلال القرارات الطارئة الصادرة في مارس/آذار 2012، ويناير/كانون الثاني 2013، وسبتمبر/أيلول 2013، وفبراير/شباط 2014 المتعلقة بحقوق الإنسان في البحرين والتي تدين تحديداً "تجريم المعارضة وحرية التعبير" في البحرين، وسوء المعاملة وسجن المثات من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المدنيين والسياسيين، بما فيهم المُصّر.

تدعم المنظمات الغير حكومية الموقعة أدناه دعوة أعضاء البرلمان الأوروبي لحكومة البحرين لاحترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفقاً لذلك، فإننا ندعو الحكومة البحرينية إلى إسقاط جميع التهم بحق نبيل رجب ورفع حظر السفر عنه، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق بالكامل والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ويتعين على الاتحاد الأوروبي بناءً على هذه الرسالة التي يحملها أعضاء البرلمان الأوروبي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وتوقف ملاحقة المدافعين السلميين عن حقوق الإنسان.

المنظمات الغير حكومية الدولية الموقعة:

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تحت مظلة مرصد حماية مدافعي حقوق الإنسان

المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان

المنظمة الدولية ضد العنف تحت مظلة مرصد حماية مدافعي حقوق الإنسان

فرونت لاين ديفنדרز

التحالف الدولي لمشاركة المواطنين

صحفيون كنديون من أجل حرية التعبير

مؤسسة مهارات

مؤسسة رافنو لحقوق الإنسان
المؤشر على الرقابة
محامو مراقبة الحقوق في كندا
معهد البحرين للحقوق والديمقراطية
مراسلون بلا حدود
مركز البحرين لحقوق الإنسان
مركز الخليج لحقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية
منظمة القلم الانجليزية
منظمة القلم الدولية